رسالة في بيان الحقيقة والمجاز لابن كمال باشا (940ه) دراسة وتحقيق

الباحث: د .جبر إبراهيم بري*

ملخص

تطرح رسالة (بيان الحقيقة والمجاز) التي ألّفها شمس الدين أحمد بن سليمان الحنفيّ الرّوميّ ، المعروف بابن كمال باشا(940 ه) ، قضية لاقت اهتمامًا كبيرًا لدى البلاغيين ، وكانت محورًا مهمًا في مؤلفاتهم ، فموضوعها ليس جديدًا على دارسي البلاغة العربيّة ، ولكنها تمثل طرحا جديدا لما اسسته مدرسة السكّاكي (626ه) البلاغية التي هيمنت على الدرس البلاغي بنزعتها الفلسفية وتفريعاتها المنطقية ، وانشغل به البلاغيون بعده، حيث بيّن فيها حدّي الحقيقة والمجاز وأقسامهما محاوراً ومناقشاً من خلالها ما جاء في كتاب "السكّاكي" وكتابي "القزويني".

وقد انقسم عمل الباحث في هذا البحث إلى ثلاثة أقسام : مقدمة التحقيق وتضمنت ترجمة للمؤلف، سيرته ، ومكانته العلمية ، ومؤلفاته ، ووصف لنسخة المخطوط، ومنهج التحقيق، وتوثيق نسبة الرسالة إلى المؤلف ،ومصادر المؤلف في رسالته، والثاني : دراسة بلاغية لمضمون الرسالة ، والثالث : تحقيق الرسالة وفق المنهج الذي فصلت خطواته في مقدمة التحقيق .

الكلمات المفتاحية: الحقيقة والمجاز، ابن كمال باشا

D.Jabr ibrahim barri

Abstract

This treatise ' the clarification of Alhaqiqa and Al-Majaz' which was composed by Shams Al-din Ahmad ibn Sulieman Al-Hanafi Al-Romi, who is known Ibn Kamal Basha (940 h) introduces an issue that seized deep attention of scholars of rhetoric, and occupied a crucial space in their writings. It hasn't got new subject for Arabic eloquent students but it provides a new representation of what Al-Skaky Rhetoric School (626 h) established which controls the eloquent lesson with its philosophical tendency and its logical branches , the thing that scholars of rhetoric were intensively occupied with afterwards. The author of the treatise displays the two extremes of truth and rhetoric and their divisions through discussion and dialogue related to the issues included in both Al-Skaky's book and Al- qazwini's two books.

Keywords: Alhaqiqa and Al-Majaz, Ibn Kamal

* رئيس قسم التدريب والتأهيل والإشراف التربوي/ مديرية تربية لواء الموقر / العاصمة / وزارة التربية والتعليم / الأردن.

رسالة في بيان الحقيقة والمجاز

لابن كمال باشا (940هـ)

دراسة وتحقيق

أولا : مقدمة التحقيق :

أ) : ترجمة المؤلف[1] :

هو شمس الدين أحمد بن سليمان الحنفي الرّوميّ، المعروف بابن كمال باشا(940هـ) ، من علماء الترك المستعربين[2] ، نشأ في بيت علم وفضل ومكانة عالية ، فقد كان جده لأبيه من أمراء الدولة العثمانيّة في عهد السلطان الفاتح محمد الثاني فاتح القسطنطينية[3] ، عُين مدرسًا لنجلي السلطان الفاتح " بايزيد خان "، ولهذا حصل على لقب " باشا "، ومن تلاميذ جده "[4] التفتازانيّ" و" الشريف الجرجانيّ" [5].

(1) انظر ترجمته : طاش كبري زاده ، أحمد بن مصطفى ، 1975 ، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، ب.ط ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ص226 ، والتميمي، تقي الدين بن عبد القادر الداري ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، 1983 ، ط1 ، دار الرفاعي ، الرياض ، ج1/ ص355، والغزّي ، نجم الدين محمد بن محمد ، الكواكب السائرة ، تحقيق جبرائيل سليمان جبور ، ب . ت ، ط ، دار الفكر ، بيروت ، ج2/ ص107، وابن العماد ، عبدالحي ، 1979 ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ط2 ، دار الميسرة ، بيروت ، ج8/ ص238 ، واللكنوي ، محمد عبد الحي محمد، 1967،الفوائد البهية في تراجم الحنفية ،ب.ط ، مكتبة ندوة المعارف ، الهند ، ص 21 ، و العظم ، جميل بن مصطفى بن محمد ، 1326هـ ، عقود الجوهر في تراجم من لهم خمسون تصنيفًا فمائة فأكثر ، ب.ط ، المطبعة الأهلية ، بيروت ، ص 217 ، و الزركلي ، خير الدين ، ب. ت ، الأعلام ، ط3 ، ب . ن ، ج1/ ص130 ، وكحالة ، عمر رضا ،ب . ت ، معجم المؤلفين ، ب . ط ، مكتبة المثنى ، ج1/238.

(2) انظر الأعلام : ج1/130 ، والمستعرب : " الذي دخل في العرب ، فتكلم بلسانهم ، وحكى هيئاتهم " انظر ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، 2003 ، لسان العرب ، ط1 ، دار الحديث ، القاهرة ، باب العين ،عَرَبَ .

(3) انظر الشقائق النعمانية : ص226 ، والكواكب السائرة : ج117/2 .

(4) انظر الشقائق النعمانية :ص 215 .

(5) التفتازاني : هو مسعود بن عبد الله التفتازاني ، الملقّب بسعد الدين (ت 791 هـ) ،وهو العلامة الأصولي المفسّر، المتكلم ، المحدّث ، البلاغي ، له مصنفات كثيرة منها : كشف حقائق التنقيح في الأصول ، والمطول شرح مفتاح العلوم للسكّاكي ، وغيرها . انظر ترجمته : السيوطي ، جلال الدين بن عبد الرحمن ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ب.ت ، ب . ط ، المكتبة العصرية ، بيروت،ص391 ، والفوائد البهية ، ص 136-137 .والشريف الجرجاني : هو علي بن محمد بن علي (ت 816 هـ) ، من كبار علماء العربية ، من أشهر مصنفاته : التعريفات ، شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم ، حواشي على المطول للتفتازاني . انظر ترجمة : والفوائد البهية ، ص 125-127.

وقد لازم ابن كمال شيخه المولى لطفي فقرأ عليه، ثم قرأ على غيره من العلماء حتى أجاد وبرع في سائر العلوم، قيل فيه: " كان بارعًا في العلوم، وقلّما يوجد فن إلّا وله فيه مصنف أو مصنفات " [1] ، ومن شيوخه الذين قرأ عليهم[2] :

- لطف الله التوقاتيّ، الشهير بـ ملا لطفي (ت 900هـ)[3].
- مصلح الدين مصطفى القسطلانيّ (ت. 901هـ)[4].
- محيي الدين محمد بن إبراهيم ، الشهير بابن الخطيب، أو بخطيب زاده (ت. 901هـ)[5].
- سنان الدين يوسف المعروف بابن الْمُعَرِّف[6].

ب) مكانته العلميّة :

خلّف ابن كمال باشا تراثًا علميًا عظيمًا يكشف عن موسوعيته ومكانته الرفيعة، أثرى به المكتبات بذخائر وروائع قلّ نظيرها، ولم يترك بابًا من العلوم إلا ودخله، ولم يغادر علمًا أو فنًّا إلا وله فيه مصنف أو رسالة، فلا عجب أن يفوق تعداد مؤلفاته مئتي رسالة وكتاب، ما بين متن، وشرح، وحاشية، ورسالة، ولم يقتصر فيها على اللغة العربيّة، بل ألّف وصنّف بالفارسيّة والتركيّة أيضًا.

ولمكانته العالية في كل العلوم أثنى عليه العلماء، ومدحوه بما هو أهل له، ومن هؤلاء صاحب الشقائق النعمانية فقد قال:" وكان- رحمه الله – من العلماء الذين صرفوا جميع أوقاتهم على العلم، وكان يشتغل بالعلم ليلاً ونهارًا ، ويكتب جميع ما سنح بباله الشريف، وقد فتر الليل والنهار ولم يفتر قلمه .

---

(1) انظر الفوائد البهية ،ص 22 .

(2) انظر الشقائق النعمانية ،ص 226 .

(3) انظر ترجمته : طاش كبري زاده ، أحمد بن مصطفى ، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1975، ص169-172 ، والفوائد البهية ، مرجع سابق ،ص527 .

(4) انظر ترجمته: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية،دار الكتاب العربي، مرجع سابق ، ص87-89 .

(5) انظر الشقائق النعمانية، دار الكتاب العربي ، مرجع سابق ، 237 ، 238 .

(6) انظر الشقائق النعمانية، دار الكتاب العربي، مرجع سابق ، ص119 .

وصنّف رسائل كثيرة في المباحث المهمة والغامضة ... وكل تصانيفه مقبولة بين الناس، وكان صاحب أخلاق حسنه وأدب تام وعقل وافر وتقرير حسن. وله تحرير مقبول جدًا لإيجازه مع وضوح دلالته على المراد. وبالجملة أنسى[1] – رحمه الله – ذكر السلف بين الناس وأحيا رباع العلم بعد الاندراس، وكان جبلاً راسخًا وطودًا شامخًا، وكان من مفردات الدنيا، ومنبعًا للمعارف العليا " [2] .

وصاحب الطبقات السنيّة حيث قال :" كان - رحمه الله – في كثرة التأليف وسرعة التصنيف ووسع الاطلاع بكثير من العلوم في الديار الرّوميّة نظيرًا للحافظ جلال الدين السيوطيّ في الديار المصريّة، وعندي أن ابن كمال باشا أدق نظرًا من السيوطيّ، وأحسن فهمًا وأكثر تصرفًا، على أنهما كانا جمال ذلك العصر، وفخر ذلك الدهر، ولم يخلف أحد منهما بعده مثله "[3].

ج) مؤلفاته :

أسهم ابن كمال في إثراء المكتبة العربيّة بالعديد من المصنفات التي أجاد وبرع في تأليفها، ولاسيّما ما يتصل منها بالعلوم الشرعية الإسلاميّة، وعلوم اللغة العربيّة، قال صاحب الطبقات السنيّة:" كان – رحمه الله – إمامًا بارعًا في التفسير، والفقه، والحديث، والنحو، والتصريف، والمعاني، والبيان ، والكلام ، والمنطق، والأصول، وغير ذلك، بحيث إنَّه تفرّد في إتقان كل علم من هذه العلوم، وقلّما يوجد فن من الفنون إلّا وله مصنف أو مصنفات " [4] . وقد رتّب صاحب عقود الجوهر مؤلفات "ابن كمال" على حروف المعجم، فزادت على مئتي مصنف، نذكر منها هنا مصنفاته البلاغيّة وهي : [1] :

- تغيير المفتاح "مفتاح العلوم للسكّاكيّ"(حققه ودرسه: جبر إبراهيم بري، دار يافا للنّشر،عمان ،2010) .

(1) ربما يقصد أحيا .

(2) ص : 378 .

(3) ج1/ ص412 .

(4) انظر ج1/ص355 .

- حاشية على (المصباح) شرح المفتاح للسيد الشريف .
- توجيه التشبيه الوارد في الصلاة الإبراهيمية .
- رسالة في تقسيم المجاز (حققها جبر إبراهم بري ، ونشرها في مجلة دراسات ، الجامعة الاردنية، المجلد (38) العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد2،حزيران لسنة 2011 .
- رسالة في التجوّز في اللفظ (حققها حامد صادق قنيبي ، ونشرها في مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني ، العدد 36 ، السنة 13،جمادى الأولى 1409هـ - حزيران 1989) .
- رسالة في أسلوب الحكيم (حققها محمد بن الصامل ، ونشرها في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد1 ، شعبان 1416 هـ) .
- رسالة في تحقيق التغليب،(حققها ناصر سعد الرشيد ضمن " رسائل ابن كمال باشا ").
- رسالة في تحقيق الخواص والمزايا .
- رسالة في تحقيق المشاكلة ،(حققها ناصر سعد الرشيد ضمن" رسائل ابن كمال باشا ").
- رسالة في التوسع ،(حققها ناصر سعد الرشيد ضمن " رسائل ابن كمال باشا ").
- رسالة في تحقيق معنى النظم والصياغة(حققها حامد صادق قنيبي، ونشرها في مجلة الجامعة الإسلامية ، العدد71-72 ،رجب 1406هـ ، السنة 18) .
- رسالة في التضمين .
- رسالة في تقسيم الاستعارة .
- رسالة فيما يعتبر عند صاحب علم المعاني .
- رسالة في المجاز والاستعارة .

---

(1) انظر ص : 218- 226 .

- رسالة في علم البيان .
- رسالة في تلوين الخطاب .
- رسالة في التشبيه وتفصيل أحواله.
- رسالة في تحقيق الكناية والاستعارة .
- رسالة في الإيجاز والإطناب .

د) : وصف نسخ المخطوط :

المخطوطة نسخة فريدة حصلت عليها من مركز الملك فيصل للبحوث والتراث، وهي مصورة عن نسخة المكتبة المحمديّة، ورقم الحفظ في مركز الملك فيصل (2/125142) مجاميع ، ومعدل الأسطر في الصفحة الواحدة واحد وعشرون سطرًا، ومعدل الكلمات في كل سطر حوالي ست عشرة كلمة تقريبًا، ماعدا الصفحة الأولى فمعدل الكلمات حوالي تسع كلمات تقريبًا، لأنها تتضمن حواشيَ لرسالة أخرى تسبقها، وهي مكتوبة بخط النسخ ، وتتكون من أربع ورقات .

هـ) منهج التحقيق:

- تخريج الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة.

- تخريج الأشعار من الدواوين وكتب الأدب، وإذا كان شطر بيت يشار إلى الشطر الآخر بنقط ، ويكتب في الحاشية : وتمامه كذا ...

- إذا اختلفت رواية المخطوط في الأشعار عن رواية الدواوين المطبوعة تثبت رواية المخطوط إذا كانت سليمة، ويكتب في الحاشية: في الديوان كذا ...

- استخدام الأقواس :

- توضع الآيات الكريمة بين مشجرتين ﴿ ﴾.
- تكتب الأحاديث بين إشارتي تنصيص كبيرتين (( )) .
- تكتب سائر الاقتباسات بين إشارتي تنصيص صغيرتين " " .
- تشرح المفردات الصعبة والمصطلحات شرحًا مختصرًا وتوثق في الحاشية.

- تصحيح الأخطاء الإملائية دون الإشارة إليها في الحاشية، أما الأخطاء المخلّة بالمعنى والأخطاء اللغوية البيّنة فيشار إليها في الحاشية ويثبت ما هو صحيح في المتن .

و) توثيق نسبة الرسالة إلى المؤلف:

رسائل ابن كمال باشا كثيرة ومتنوّعة، ولذا كان المترجمون له يذكرون أنّ رسائله تربو على الثلاثمائة رسالة، وأمام هذا العدد الهائل من الرسائل أحجم الباحثون عن تتبُّعها أو بيان عناوينها وفنونها، واكتفوا بذكر ما اطلعوا عليه منها فقط، ومن عرف أسلوب ابن كمال باشا، أو قرأ بعض رسائله، فإنه لن يجد صعوبة في معرفة ما هو له، أو ليس له من الرسائل، وقد ذكرها المترجمون له (انظر بند"ج": مؤلفاته، من مقدمة التحقيق).

وممّا يوثّق نسبة الرّسالة إلى صاحبها أيضا أننا نجد علماء يكثر دورانهم في كتبه رسائله، ينقل عنهم، أو يناقشهم ويعترض عليهم، ومنهم :

- صاحب المفتاح : (وهو السّكّاكيّ ، والمفتاح : مفتاح العلوم) .
- صاحب التلخيص والإيضاح (وهو الخطيب القزوينيّ، والتلخيص هو تلخيص مفتاح العلوم).

وقد تردّد ذكرهم في هذه الرسالة، ويبدو أنَّ المؤلّف قد ألفهم واعتاد مناقشتهم أو النقل عنهم في كثير من مؤلفاته .

ز) مصادر المؤلف في رسالته :

اعتمد المؤلف في رسالته على المصادر التالية :

- مفتاح العلوم للسكّاكي.
- تلخيص المفتاح للخطيب القزويني.
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني.

ح) نسخة المخطوط :

الصفحة الأولى من المخطوط

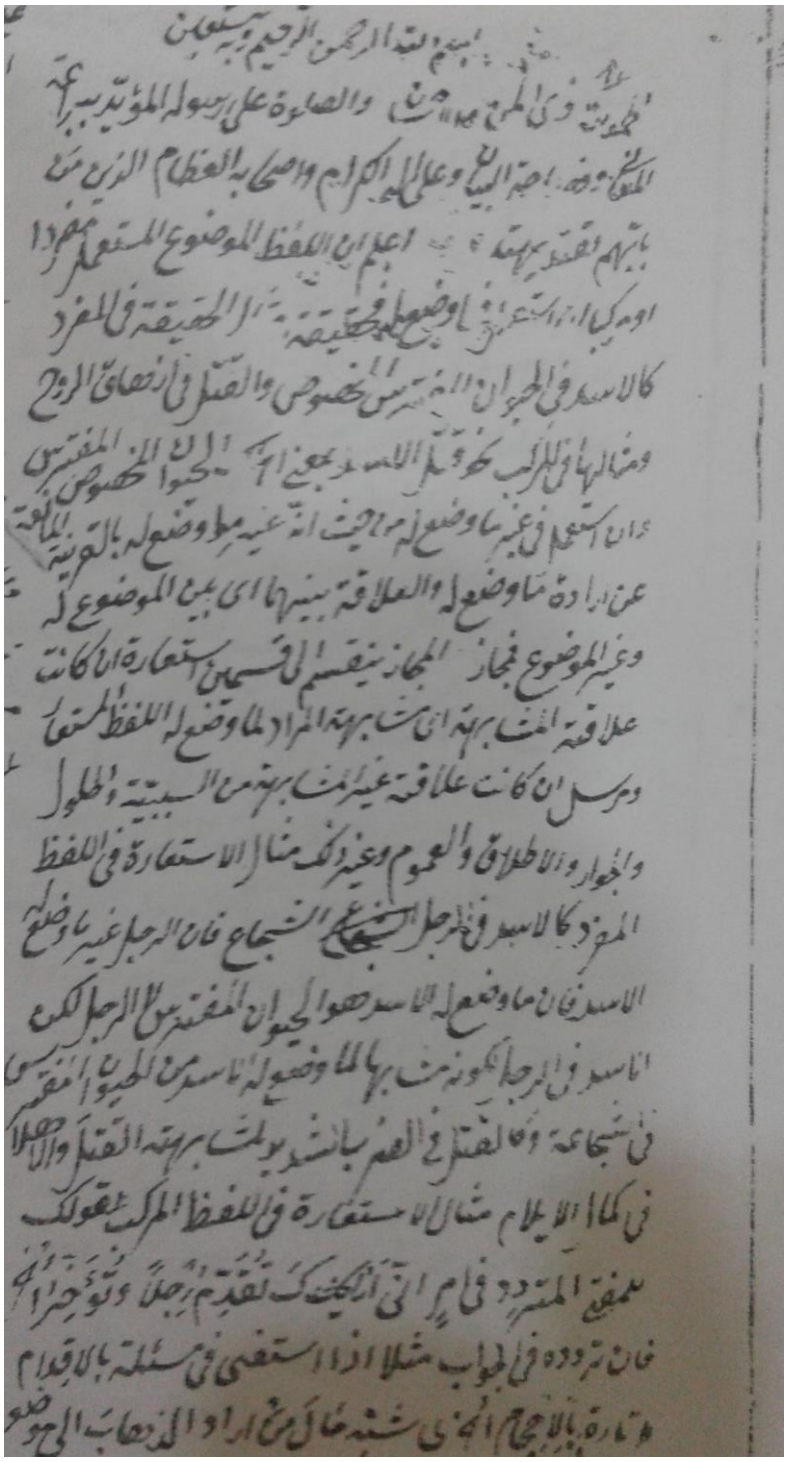

الصفحة الأخيرة من المخطوط

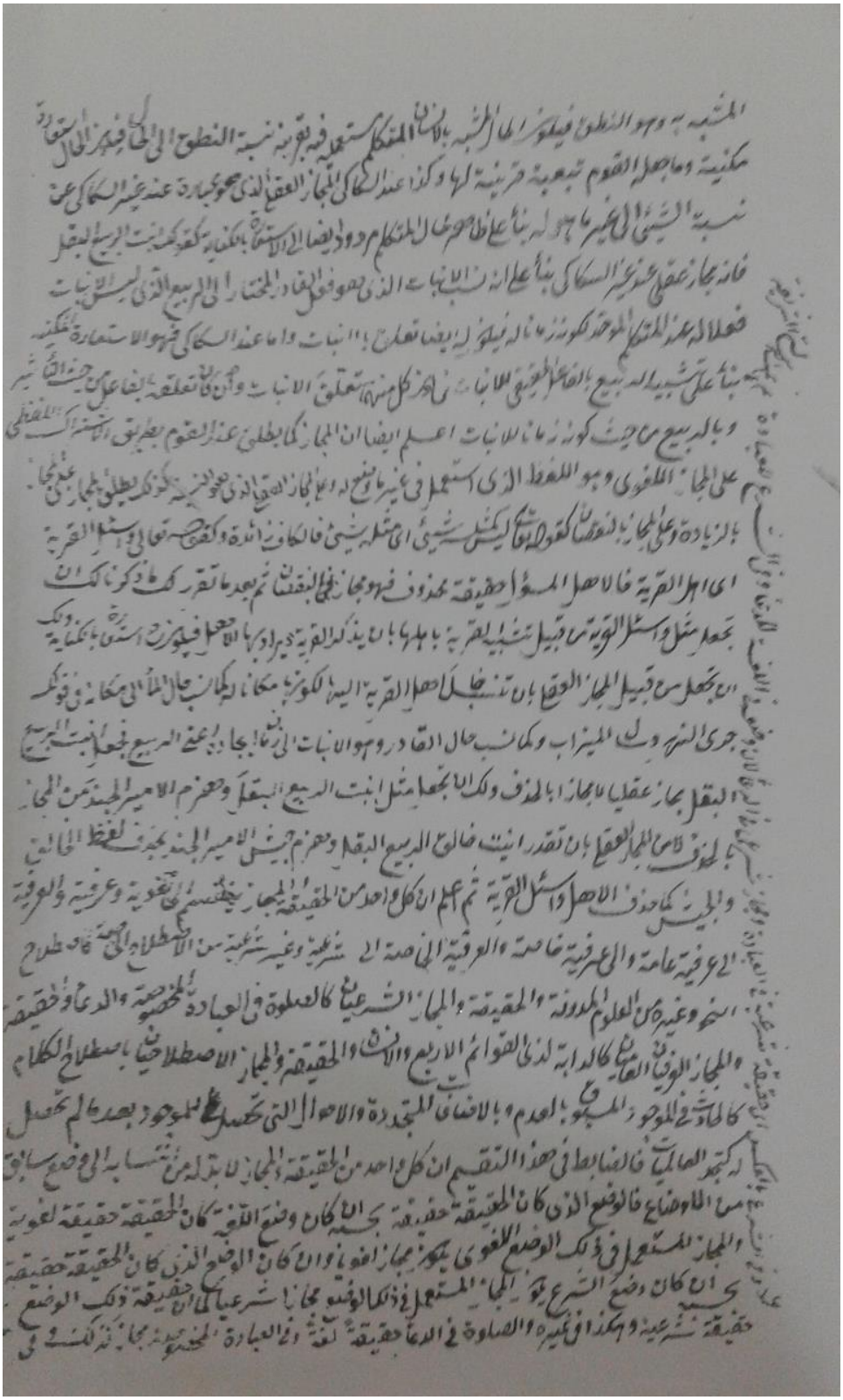

ثانيا : الدراسة :

تتناول هذه الرسالة موضوع الحقيقة والمجاز، وهما من الموضوعات التي تُعَدُّ من أهم مهمات علم البيان، لا بل فقد عدَّهما بعض البلاغيين علم البيان بأجمعه[1] ، وقد كانا محطّ اهتمام البلاغيين، الذين قدموا في دراساتهم توضيحًا للفرق بينهما وتفصيلاً لتقسيمات المجاز وصوره وأنواعه، وأفاضوا في ذلك، لاسيّما بعد ظهور تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز عند علماء القرن الثالث الهجريّ ، الذي من المرجح أنّه جاء من جهة المعتزلة وأمثالهم من المتكلمين .

والمتتبع للبدايات الأولى لورود هذين المصطلحين في كتب البلاغيين ، يجد أنّ (الجاحظ) كان من أوائل من تكلموا في هذا الباب ، فقد قال في كتاب (الحيوان) : " وقد جاء في كلام العرب أن يقولوا : جاءت السماء اليوم بأمر عظيم ، وقد قال الشاعر:

إذا سَقَطَ السماءُ بأرضِ قومٍ رَعَيناهُ وإنْ كانوا عِصَابَا

فزعموا أنهم يرعون السماء، وأن السماء تسقط " [2] وقال : " هذا الباب هو مفخر العرب في لغتهم ، وبه وبأشباهه اتسعت " [3].

وخَصَّص (ابن قتيبة) للمجاز بابًا ، بيّن اختلاف الناس فيه ، فقال : " أما المجاز فمن جهته غلط كثير من الناس في التأويل، وتشعبت بهم الطرق واختلفت النحل " [4]وقال : " تبيّن لمن عرف اللغة أن القول يقع فيه المجاز ، فيقال: قال الحائط فمال، وقلّ برأسك إليّ : أي أمله، وقالت الناقة، وقال البعير "[5]

(1) انظر ابن الأثير ، ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ، المثل السائر ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، 1990 ، ب . ط ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ج/1 ص 74 .

(2) الجاحظ ، أبو عثمان بن بحر ، كتاب الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون ، 1969 ، ط3 ، المجمع العلمي العربي الإسلامي ، بيروت ، ج245/5 ، وانظر ص 25 ، 28 .

(3) المصدر السابق ، ج426/5 .

(4) ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، تأويل مشكل القرآن ، شرحه ونشره أحمد صقر ، 1981، ط2 ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ص103 .

(5) المصدر السابق ، 109 .

وفرّق (ابن جنّي) بين الحقيقة والمجاز فقال : " الحقيقة ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ، والمجاز ما كان بضدّ ذلك، وإنّما يقع المجاز وتعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاث، وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإنّ عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة "[1] .

وبين ابن فارس أن الحقيقة هي: " الكلام الموضوع موضعه، الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم ولا تأخير كقول القائل: أحمد الله على نعمه وإحسانه، وهذا أكثر الكلام "[2]، وأمّا المجاز: " فهو مأخوذ من جاز يجوز إذا استن ماضيًا ... أي أن الكلام الحقيقي يمضي لسنته لا يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه، إلا أنّ فيه من تشبيه واستعارة وكفّ ما ليس في الأول " [3] ، وقال : " فمن سنن العرب مخالفة ظاهر اللفظ معناه " [4] .

وعدّ (ابن رشيق) المجاز دليل الفصاحة ورأس البلاغة فقال : " العرب كثيرًا ما تستعمل المجاز وتعده من مفاخر كلامها ، فإنه دليل الفصاحة ورأس البلاغة ، وبه بانت لغتها عن سائر اللغات "[5] ، وقال:" والمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة ، أحسن موقعًا في القلوب والأسماع ، وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ ثم لم يكن محالاً محضًا فهو مجاز "[6].

وقد أخذ هذان المصطلحان منزلتهما واستقرت قواعدهما وأصولهما عندما وضع (عبد القاهر الجرجاني) كتابيه : (دلائل الإعجاز و وأسرار البلاغة) فقد أفرد لهما فصلاً خاصًا ، حيث رأى أنّ الحقيقة تكون في المفرد والجملة، فالحقيقة في المفرد: " كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع ،

(1) ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ب.ت ، ط2 ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت،ج442/2 .

(2) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، 1963، ب.ط ،مؤسسة بدران للطباعة ، بيروت ، ص196 .

(3) المصدر السابق : ص197 .

(4) المصدر السابق : ص199.

(5) ابن رشيق ، أبوعلي الحسن بن رشيق ، العمدة في محاسن الشعر ونقده ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، 1981 ، ط5 ، دار الجيل ، بيروت ،ج265/1.

(6) المصدر السابق ، ج266/1 .

وإن شئت قلت : في مواضعه ، وقوعًا لا يستند فيه إلى غيره فهي حقيقة " [1]0 والحقيقة في الجملة : " كل جملة وضعتها على أنّ الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه فهي حقيقة " [2] .

وتوسع في حديثه عن المجاز، وبيّن صوره وأقسامه وتفريعاته، قال : " وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في موضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول، وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعًا لملاحظة بين ما تجوز بها إليه، وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز"، أما المجاز في الجملة فهو : " كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه من العقل لضرب من التأويل "[3].

وقسّم المجاز إلى عقليّ ولغويّ، وفرّق بينهما ، وخلص إلى القول: " ينبغي أنْ تعلم أنّ حقك إنْ أردت أن تفضي في الجملة بمجاز أو حقيقة أنْ تنظر إليها من جهتين : أحداهما : أنْ تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات أهو في حقه وموضعه ، أم قد زال عن الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه. والثانية : أنْ تنظر إلى المعنى المثبت، أعني ما وقع عليه الإثبات، كالحياة في قولك:" أحيا الله زيدًا " أثابت هو على الحقيقة أم قد عدل به عنه "[1] .

وقد سار البلاغيون بعد ذلك على نهج (عبد القاهر الجرجاني) في بحث الحقيقة و المجاز إلى أن جاء (السكاكيّ في مفتاح العلوم) بإضافات تعتمد في طرحها على الفلسفة العقلية ، فتجده يضع حدوداً متعددة للمصطلح الواحد ويفرّع ويفصل ، ويظهر ذلك جليّاً في كل الموضوعات التي طرحها في كتابه وخاصة القسم البلاغيّ وفيما يتعلق بالحقيقة والمجاز موضوع دراستنا فقد وضع حدّا مقيّدا للحقيقة محترزاً به عن الاستعارة فقال : " الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع ،

(1) الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، أسرار البلاغة ، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر ، 1991، ط1 ، دار المدني ، جدة ،ص 350. و انظر دلائل الإعجاز ، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر ، 1992 ، ط3، دار المدني ، جدة ، ص293 وما بعدها .

(2) أسرار البلاغة ، مصدر سابق : ص 384 .

(3) المصدر السابق : ص354 و 385 .

كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص ، فلفظ الأسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه ، وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تعد الكلمة مشتملة فيما هي موضوعة له على أصل القولين ولا نسميها حقيقة ، بل نسميها مجازاً لغويّاً لبناء دعوى المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل "[2] وقال : " ولك أن تقول الحقيقة : هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة ، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص"[3] وأضاف في تناوله للحقيقة فقال :" ولك أن تقول هي الكلمة المستعملة في معناها بالتحقيق"[4].

أما المجاز فهو :" الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع "[5] . وقال : " ولك أنْ تقول : المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة ما تدل عليه بنفسها في ذلك النوع"[6] . ثم قدّم تقسيمات وتفريعات للمجاز، توسّع فيها كثيراً دفعت كل من جاء بعده من البلاغيين الانشغال بتلخيص كتابه وإيضاحه وشرحه، فلم تأتِ البلاغة بعده بجديد يذكر.

وحاول(الخطيب القزويني) في (التلخيص)و(الإيضاح) الخروج على نهج السكاكيّ فيما يتعلق ببحث الحقيقة والمجاز فحدّ الحقيقة بأنها الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب والوضع

---

(1) المصدر السابق ، ص 366 وما بعدها .

(1)السكاكي ، أبويعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي ، مفتاح العلوم ضبطه وكتب هوامشه وعلق علي : نعيم زرور ، ط1، 1987، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص 358.

(2) (المصدر السابق ص358.

(3) المصدر السابق ص359 .

(4) المصدر السابق ص 359 .

(5) المصدر السابق ص 359-360 .

تعيين اللفظ دلالته بقرينة دون المشترك ، والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهرة فاسد، وقد تأوله السكاكيّ"[1]، وقسّم المجاز إلى قسمين : المفرد والمركب ، فقال في المفرد : " هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصحّ مع قرينة عدم إرادته، ولا بد من العلاقة ليخرج الغلط والكناية، وكل منهما لغويّ وشرعيّ وخاصّ أو عام " [2] ، وقال في المركب:" هو اللفظ المركب المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة " [3] .

وانطلق (ابن كمال) في رسالته موضوع التحقيق مما قدّمه السكاكيّ ومن بعده القزوينيّ محللاً ومناقشاً ، مبدياً قبولاً في بعض المواضع ومفنداً أو رافضاً ومغيّراً في مواضع أخرى، ويظهر ذلك في جلّ مؤلفاته من كتب ورسائل وليس في هذه الرسالة فحسب فقد ألف كتاباً وسمه بـــ (تغيير المفتاح) غيّر فيه عبارة السكاكي وشرحه ودوّن حواشي عليه [4] .

وقد استهل رسالته ببيان حدّي الحقيقة، منطلقاً ممّا توصل إليه من سبقه من البلاغيين في هذا الباب، ولكنه لم يفصل في حدّ الحقيقة في المفرد والحقيقة في الجملة ، فقال : اعلم أن اللفظ الموضوع المستعمل مفرداً أو مركبًا إن استعمل في ما وُضع له فحقيقة ، أما حدّ المجاز فهو: استعمال اللفظ في غير ما وُضع له من حيث أنه غير ما وُضع له بالقرينة المانعة عن إرادة ما وُضع له، والعلاقة بينهما إي بين الموضوع له وغير الموضوع .

وقسّم المجاز غلى قسمين : استعارة ومرسل ، فالاستعارة إن كانت علاقته المشابهة، أي مشابهة المراد لما وُضع له اللفظ المُستعار، ومُرسل إن كانت علاقته غير المشابهة ، من السببيّة والحلول والجوار والإطلاق والعموم وغير ذلك ، وأورد الأمثلة الدالة على ذلك وهي مما تكرر ذكره عند البلاغيين .

---

(1) القزويني ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ، التلخيص في علوم البلاغة ،حققه وشرحه : عبد الحميد الهنداوي، 2009،ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص72.

(2) المصدر السابق ، 72 .

(3) المصدر السابق ، 79 .

(4) انظر مؤلفاته في البند (ج) من مقدمة التحقيق.

وبيّن أنّ اللفظ إذا استعمل في غير ما وُضع له، مع العلاقة بلا قرينة مانعة عن إرادة ما وُضع له، فهو كناية ، وقسمها إلى ثلاثة أقسام ،لم يخرج فيها عن تقسيمات القزويني في التلخيص ، وإنما يميزه الإيجاز والبعد عن التفريع والتفصيل المتشعب، فبيّن أن الكناية إما يقصد بها منسوب أو صفة أو نسبة .

وفي باب الاستعارة عرض لتقسيمات السكاكيّ والقزويني مناقشاً لها مبينا تفريعاتها، فهي تقسم إلي ثلاثة أقسام : تصريحية ومكنية وتخييلية، وذلك من جهة تأويل المسمّى بالاستعارة، لا بمعنى اللفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصليّ، مع قرينة مانعة عن إرادة ما وُضع له، ولا بمعنى اللفظ المستعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة، وهذا ما اعتبره السكاكيّ معنى للاستعارة.

وأوضح المقصود بكل قسم من هذه الأقسام فالاستعارة التصريحية هي : اللفظ المُستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصليّ مع قرينة مانعة عن إرادة معناه الأصليّ. والاستعارة المكنيّة: وهي تشبيه شيء بشيء في النفس مع عدم التصريح بشيء من أركانه سوى المشبّه، وإضافة خواص المشبّه به إلى المشبّه دلالةً على ذلك التشبيه المُضمر به في النفس، الاستعارة التخيليّة : هي عبارة عن جعل الشيء للشيء وليس هو له، كجعل الأظفار مثلاً للمنيّة.

وأضاف ابن كمال تقسيمات للحقيقة والمجاز خارج السياق البلاغيّ، فقسمهما إلى لغويّة وعرفيّة، والعرفيّة إلى عرفيّة عامّة وإلى عرفيّة خاصة، والعرفيّة الخاصة إلى شرعيّة وغير شرعيّة من الاصطلاح الخاصة، كاصطلاح النحو وغيره من العلوم المدوّنة، والحقيقة والمجاز الشّرعيّان كالصلاة في العبادة المخصوصة والدعاء، والحقيقة والمجاز العرفيّان العامين كالدّابة لذي القوائم الأربع والإنسان، والحقيقة والمجاز الاصطلاحيان باصطلاح الكلام كالحادث في الموجود المسبوق بالعدم، وبالإضافات المتجدّدة والأحوال التي تحصل للمجود بعدما لم تحصل له، كتجدد العالميات .

ويرى ابن كمال أن الضابط في هذا التقسيم أن كلّ واحد من الحقيقة والمجاز لابدّ له من انتسابه إلى وضع سابق من الأوضاع ، فالوضع الذي كان الحقيقة حقيقة بحسبه إن كان وَضعُ اللغة كانت الحقيقة

حقيقة لغويّة ، والمجاز المُستعمل في ذلك الوضع اللغويّ يكون مجازاً لغويّاً ،وإن كان الوضع الذي كان الحقيقة حقيقة بحسبه إنْ كان وضع الشرع ، يكون المجاز المُستعمل في ذلك الوضع مجازًا شرعيًا ، كما أن حقيقة ذلك الوضع حقيقة شرعيّة ، وهكذا في غيره .

ثالثا : النص المحقق :

رسالة في بيان الحقيقة والمجاز لابن كمال باشا (940ه)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله ذي المنّ والإحسان، والصلاة على رسوله المؤيّد ببراعة المعاني وفصاحة البيان، وعلى آله الكرام وأصحابه العظام الذي من بأيّهم يقتد يهتد .

اعلم أن اللفظ الموضوع المستعمل مفرداً أو مركبًا إن استعمل في ما وُضع له فحقيقة[1]، مثال الحقيقة في المفرد: كالأسد في الحيوان المفترس المخصوص، والقتل في إزهاق الروح، ومثالها في المركب نحو: قتل الأسد، بمعنى آخر كالحيوان المخصوص المفترس، وإن استعمل في غير ما وُضع له من حيث إنّه غير ما وُضع له بالقرينة المانعة عن إرادة ما وُضع له، والعلاقة بينهما إي بين الموضوع له وغير الموضوع فمجاز(2).

المجاز ينقسم إلى قسمين: استعارة، إن كانت علاقته المشابهة، إي مشابهة المراد لما وُضع له اللفظ المُستعار، ومُرسل إن كانت علاقته غير المشابهة، من السببيّة والحلول والجوار والإطلاق والعموم وغير ذلك.

(1) الحقيقة اصطلاحًا : كلّ كلمة أريد بها ما وُضعت له فهي حقيقة . انظر الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، قابله على نسخة خطيّة وأعده للطبع ووضع فهارسه :عدنان إدريس ومحمد المصري ، 1985،ط1 ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، مصطلح (الحقيقة) .

(2) المجاز اصطلاحًا : هو اسم لما أريد به غير موضوعه لاتصال بينهما ، وكلّ جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأويل فهي مجاز . انظر الكليات : مصطلح (المجاز).

مثال الاستعارة في اللفظ المفرد: كالأسد في الرجل الشجاع ، فإن الرجل غير ما وُضع له الأسد، فإنّ ما وُضع له الأسد هو الحيوان المفترس لا الرجل ، لكنّ الأسد في الرجل لكونه مشابهًا لما وُضع له الأسد من الحيوان المفترس في الشجاعة، وكالقتل في الضرب الشديد لمشابهته القتل والإهلاك في كمال الإيلام.

مثال الاستعارة في اللفظ المركب كقولك للمفتي المتردّد في أمر: " إنّي أراك تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى" [1]، فإن تردّده في الجواب مثلاً إذا استغنى في مسألة بالإقدام تارةً، وبالإحجام أخرى : شبّه حال من أراد الذهاب إلى موضع فقدّم رجلاً، ثم أراد أنْ لا يذهب إليه فأخّره أخرى، وهذا القول المركب لم يوُضع إلا للثاني، وتردّد المفتي مثلاً مشبّه بها ليس معناه حقيقة، فيكون هذا اللفظ المركب استعارة في تردّد المفتي، ومثال المجاز المرسل في اللفظ المفرد نحو : الغيثُ في النبتِ في قولك: رعيناه غيثاً ، أي نبتاً مسببًا عن الغيث، ونحو: النبتُ في الغيثِ في قولك : أمطرتِ السماءُ نباتًا، أي غيثاً هو سبب للنبات، ونحو: النهرُ في الماءِ والميزابُ فيهِ في قولك : جرى النهرُ وسالَ الميزابُ، أي جرى وسال ماء النهر والميزاب الحال فيهما ، فذكر المحلَّ وأُريد به الحال .ومثال المجاز المرسل في اللفظ المركب نحو :

هوايَ مع الرَّكبِ اليمانيّ مُصعِدٌ[2] .....

أي محبوبي مع القافلة اليمانية مُبعد، فإن الشاعر لم يُرِدْ بها المَركب معناه الحقيقيّ، من ذهاب محبوبه مع الأجانب، بل مراده إظهار التحزّن عن ذلك .

ونحو قول امرأة عمران:﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾[3] فإنّها لم تُرِدْ بهذا اللفظ المُركّب أن ما وضعته أنثى، بل أراد إظهار التحزّن على غيبة رجائها، وعكس تقديرها من أن يُولد ما في بطنها ذكرًا .

---

(1) هذا القول للوليد بن يزيد ، انظر العسكري ، الحسن بن عبدالله بن سهل ،الصناعتين ، تحقيق : مفيد قميحة ، 1989، ط2 ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص210 .

(2) البيت لجعفر بن علبة الحارثي ، وتمامه : جِنيبٌ وجُثماني بمكّةَ مُوثَقُ

انظر : الأغاني ، ج13 ، ص54 ومعجم البلدان ، (حذوراء) ، و مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (حذوراء) ، وانظر علاونه ، شريف راغب ، 2007 ، ثلاثة شعراء مقلون ، جمع وتحقيق ودراسة ، ط1 ، دار المناهج والتوزيع ، الأردن ، ص150 .

(3) سورة آل عمران الآية (36) .

وإن استعمل اللفظ الموضوع في غير ما وُضع له، مع العلاقة بلا قرينة مانعة عن إرادة ما وُضع له، فهو كناية، كقولك: طويلُ النجادِ[1] ،أي علاقة السيف ، فإنّ طول النجاد كناية عن طول القامة ، من غير منع عن إرادة ما وُضع له،أعني طول النجاد .

إن الكناية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: لأنّ ما يُقصد إليه في الكلام إمّا منسوب إليه بأي نسبة، فالكناية حينئذٍ كناية يُقصد بها الموصوف، وإمّا منسوب فالكناية حينئذٍ كناية يُقصد بها الصفة، وإما نسبته فالكناية يُقصد بها النسبة، أي إثبات الصفة للموصوف، لا نفس الموصوف كما في الأول، ولا نفس الصفة كما في الثاني .مثال الأول - أعني الكناية التي قُصد بها الموصوف - : كما يُقصد بالحيّ المستوي القامة عريض الأظفار كناية من الإنسان. ومثال الثاني: كما يُقصد بعريض الوسادة الكناية عن عريض القفاء، وبعريض القفاء الكناية عن الأبله، وقولك : طويلُ النجادِ، الكناية عن طول القامة، وقولك: جُبَانُ الكلبِ[2]، كناية بجُبن الكلب عن كونه مِضيافاً . ومثال الثالث قولك:

إنّ السَماحةَ والمَجدَ والمُروءةَ والنَدَى

فما قبّةٌ ضرِبَتْ على ابنِ حَشْرَجٍ [3]

لأنه كنّى بإثبات هذه الصفات بمكان ابنِ الحَشْرَج عن إثباتها .

---

(1) مطلع بيت للخنساء تمامه: طَويلُ النِجَادِ رَفيعُ العمادِ سَادَ عشيرتَهُ أمْرَدَا

انظر ديوان الخنساء ، 1960 ، ب. ط ، دار صادر ، بيروت ، ص30 .

(2) وردت هذه العبارة في قول الشاعر : ومايكُ فيَّ من عيب فإني ... جبان الكلبِ مهزولُ الفَصيلِ

المراد بقوله: جبان الكلب كناية عن كرم الرجل بأسلوب التلويح، لأن جبن الكلب ناجم عن دوام منعه عن الهرير في وجه القادمين. ودوام منعه معناه دوام تأديبه وزجره، ودوام تأديبه ناجم عن كثرة القادمين الى دار صاحبه. وكثرة القادمين ناجمة عن كونه سيدا كريما إذ لا يزدحم الناس إلّا على أبواب الكرام. انظر دلائل الإعجاز ، مصدر سابق،ص307.

(3) البيت لزياد بن الأعجم ، ونصه :

إنّ السَّماحةَ والمُروءةَ والنَدَى

في قبّةٍ ضُرِبَتْ على ابنِ الحَشْرَجِ

انظر مفتاح العلوم ، ص407 .

إنّ الاستعارة تنقسم بتأويل المُسمّى بالاستعارة إلى: تصريحيّة ومكنيّة وتخيليّة عند صاحب الإيضاح[1]، لا بمعنى اللفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصليّ، مع قرينة مانعة عن إرادة ما وُضع له- أعني المشبّه به كما ذكر فيما قبل- ولا بمعنى اللفظ المستعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة ، كما اعتبر هذا المعنى للاستعارة عند السكّاكيّ [2]، أي الاستعارة عند الخطيب، وهو صاحب الإيضاح والتلخيص[3]، يطلق بالاشتراك اللفظي على معانٍ ثلاثة هي :

[الأول][4] : استعارة تصريحيّة: وهي اللفظ المُستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصليّ مع قرينة مانعة عن إرادة معناه الأصليّ ، كقولك: رأيتُ أسدًا يرمي أوفى الحمام ، وقولك في تردّد المفتي في الجواب حيث أقدم عليه تارةً وهرب عنه أخرى، تشبيهًا له بحال من أراد أن يذهب، فقدّم رِجلاً ويؤخّر أخرى تارةً، ولم يرد أخرى فأخّر أخرى: إنّي أراك تقدّم رِجلاً وتؤخّر أخرى .

[الثاني] : استعارة مكنيّة : وهي تشبيه شيء بشيء في النفس مع عدم التصريح بشيء من أركانه سوى المشبّه، وإضافة خواص المشبّه به إلى المشبّه دلالةً على ذلك التشبيه المُضمر به في النفس، كقولك: أظفار المنيّة ومخالبها [5]، فإنه قد شبّه فيه المنيّة بالسبع في إهلاك النفوس، ولم يذكر من أركان ذلك التشبيه سوى المشبّه، الذي هو المنيّة أي الموت وأضيف إليه ، أي أثبت له الأظفار والمخالب التي هي من خواص المشبّه به ، أعني السبع فالاستعارة بالكناية عند الخطيب[1] ليس إلّا هذا التشبيه المُضمر في النفس، وليس شيء من التشبيهات بمجاز من حيث هي تشبيهات ، وأمّا إذا تُرك التشبيه فيها يصير مجازاً .

---

(1) انظر القزويني ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ، الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع ،دار الجيل ، بيروت ، ب. ط ، ص178-179.

(2) مفتاح العلوم ، مصدر سابق ، 369 – 373. .

(3) انظر التلخيص ، مصدر سابق ، ص 74 – 78 . والإيضاح ، مصدر سابق ، ص 178 – 179 .

(4) الكلمات : الأول والثاني والثالث للترتيب وهي من صنع المحقق ولا توجد في المخطوط .

(5) إشارة إلى بيت أبي ذؤيب الهذلي :

وإذا المنيةُ أنشبتْ أظفارَها ألفيتَ كلَّ تميمةٍ لا تنفعُ

انظر ديوانه، تحقيق وشرح: أنطونيوس بُطرس، دار صادر، بيروت، ط1، 2003، ص 145.

واستعارة تصريحيّة إن استعمل لفظ المشبّه به في المشبّه مع قرينة عدم إرادة المشبه به ، وأما إذا تُرك التشبيه فيها صراحة ، ولكن أُضمر في النفس يُطلق عليه الاستعارة المكنيّة ، من غير مجاز في اللفظ عند الخطيب[2] .

[الثالث] : استعارة تخيليّة وهي عبارة عند الخطيب[3] : عن جعل الشيء للشيء وليس هو له ، كجعل الأظفار مثلاً للمنيّة، وكجعل اليد للشمال في قولك : أظفار المنيّة ويد الشمائل، فإن الأظفار للسبع لا للموت، واليد للإنسان لا للشمال.فإن الاستعارة التخيليّة عند إضافة الأظفار مثلاً إلى المنيّة وهي مجاز عقليّ لا لغويّ ، هذا كما ذكرناه .

إنّ المجاز يُطلق أيضًا أي كالاستعارة بالاشتراك اللفظي على معنيين، أحدهما المجاز اللغويّ : وهو اللفظ الذي استعمل في غير ما وُضع له مع العلاقة بينهما، والقرينة المانعة عن إرادة ما وّضع له، وثانيهما المجاز العقليّ:هو نسبة الشيء أي شيء كان إلى غير ما هو له في ظاهر حال المتكلم ، كنسبة الأظفار إلى المنيّة ، ونسبة اليد الى الشمال ، ونسبة الإنبات إلى الربيع في قولك : أنبتَ الربيعُ البقلَ ، فإن الإنبات الذي هو من القادر نُسب إلى الربيع ، لكونه مناسبًا للقادر في تعلّق الإنبات أيضا من حيث كونه زمانًا لخلق القادر الإنبات للبقل .

إن مذهب الجمهور في الاستعارة التخييلية كمذهب الخطيب[4] ، وفي إطلاق المجاز أيضا بالاشتراك على المجاز اللغوي ، بمعنى اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له بعلاقة تضمّ المشابهة وغيرها ، والقرينة المانعة عن إرادة الموضوع له ، وعلّة المجاز العقلي هي نسبة الشيء إلى غير ما هو له في

---

(6) انظر التلخيص في علوم البلاغة ، مصدر سابق ، ص 79.
(1) المصدر السابق ، ص 79 .
(3) المصدر السابق ، ص 79 ، 80 .
(4) انظر التلخيص في علوم البلاغة ، مصدر سابق ، ص79 .

ظاهر حال المتكّلم كقولك : أنبتَ الربيعُ البقلَ ، وهزمَ الأميرُ الجندَ ، والهازمُ هو جيش الأمير لا نفسه ، لكن نُسب الهزم إليه لكونه آمر إليهم .

ولكن الجمهور خالفوا الخطيب في الاستعارة المكنية[1] ، فإن الاستعارة المكنيّة كما في أظفار المنية ويد الشمال عندهم هو لفظ السبع المرموز إليه بالأظفار المستعمل في المنيّة ، ولفظ الإنسان المتمكّن في تصرّف الأشياء بيد المرموز إليه باليد المستعمل في الشمال الشبيه هو به .

فالاستعارة التصريحيّة والمكنيّة كلاهما مجاز لغويّ ، مُستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصليّ مع القرينة المانعة عن إرادته . لكن في الاستعارة التصريحيّة ذُكر لفظ المشبّه به المُستعمل في المُشبّه صراحة، وفي الاستعارة المكنيّة لم يُذكر لفظ المُشبه به المُستعمل في المُشبّه إلا بطريق الكناية، والرمز إليه بخواصه ولوازمه، كاليد والأظفار ، هذا كما ذكرنا .

ثم أنّ الاستعارة التصريحيّة كلفظ الأسد في الرجل الشجاع، والاستعارة المكنيّة كما في قولك : أظفار المنيّة . والاستعارة التخييلية كلّها مجاز لغويّ عند السكّاكيّ[2]، لأنّ الاستعارة بمعنى اللفظ المّستعمل في غير ما وُضع له ، مع ترك أحد طرفي التشبيه من المشبه والمشبه به رأسًا ، فإنْ كان المذكور المشبّه به والمتروك المشبّه فالاستعارة تصريحيّة ، كقولك : رأيتُ أسدًا يرمي أوفى الحمام ، وإن كان المذكور المشبّه والمتروك المشبّه به كالمنيّة المذكورة في قولك: أظفار المنيّة مع إضافة خاصة المشبه به للمشبه ، كإضافة الأظفار إلى المنيّة ، وإضافة اليد إلى الشمال ، فالاستعارة مكنيّة . فالمكنية عند السكّاكيّ[1] لفظ المشبّه المستعمل في المشبّه به كلفظ المنيّة المُستعمل في السبع الذي شَبّه به المنيّة .

الاستعارة التصريحيّة التي هي اللفظ المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصليّ ، إمّا تحقيقيّه لتحقق المراد بها حسًّا وعقلاً ، كقولك : رأيتُ أسدًا يرمي ، مُرادًا به الرجل الشجاع ، فإنه مُتحقّق حسًّاً ، وكقولك : ﴿ اهدِنَا

(1) المصدر السابق ، ص 79 .

(2) مفتاح العلوم ، مصدر سابق ، ص 373 .

الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ ﴾ [2] أي الدين القيم ، الذي هو كالصراط المستقيم في إصابة المتمسك به الحق والدين ، مُتحقّق عقلاً وإن لم يكنْ مُتحققًا حسًّاً ، وإمّا تخيليّة لعدم تحقّق معناه المراد لا حسًّا ولا عقلاً ، كلفظ الأظفار ولفظ المخالب ، فإنه لمّا شبّه المنيّة بالسبع في إهلاك النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نَفاع وضِرار ، أخذ الوهم في تصوير المنيّة بصورة السبع ، فأثبت لها الوهم ، وتخيّل لها ما للسبع من الأظفار والمخالب المشبّهة بالأظفار والمخالب الحقيقيّة للأسد المشبّه به للمنيّة ، فأطلق اسم الأظفار المحقّقة الموضوع هو لها ، وهي الأظفار للسبع المشبّه به للمنيّة على الأظفار المتخيّلة غير المحقّقة ، وهي أظفار المنيّة ، ولم يوضع الأظفار إلا للمتحقّقة ، فاستعمالها في المتخيّلة مجاز واستعارة تخييليّة اللون المراد أمرًا تخيليًا محضًا.ثم اعلم أن الاستعارة التصريحيّة تنقسم عند الجمهور والخطيب[3] أيضا إلى أصليّة إن كان لفظ المشبّه به المُستعمل في المشبّه اسم جنس ، كالأسد في الرجل الشجاع ، والقتل في الضرب الشديد ، وإلى تبعيّة إنْ كان لفظ المشبّه به المستعمل في المشبّه غير اسم الجنس ، كالفعل وما يشتقّ منه والحروف ، فإنّ الاستعارة في الفعل والمشتقات تابعة للاستعارة في المصدر، وفي الحرف تابعة لمتعلّق معنى الحرف ، وهو ما عبّر به عن معناه كما يعبّر بالابتداء عن معنى " مِنْ " .

وعند السكّاكيّ[4] الاستعارة التبعيّة عند القوم مردودة الى الاستعارة بالكنائيّة ، فإنّ الاستعارة التبعيّة في قولك : نطقتُ الحالَ ، عند الجمهور والخطيب[1]بمعنى : دلّت ، بقرينة كون الحال فاعلاً ، لأنّ النطق بمعنى التكلّم اللسانيّ لا يصدر عن الحال ، فتكون نطقت بمعنى دلّت بعد كون النطق بمعنى الدلالة .

وعند السكّاكيّ لا استعارة في نَطقتُ[2]، بل في الحال استعارة بالكناية، بأنْ شبّه الحال بالإنسان الناطق في الدلالة على المقصود، فترك المشبّه به ونُسب إلى المشبّه ما هو من خواص المشبّه به وهو

(1) المصدر سابق ،ص 373

(2) سورة الفاتحة الآية (6) .

(3) انظر التلخيص ، مصدر سابق ، ص 79.

(4) انظر مفتاح العلوم ، مصدر سابق ، ص378 – 380 .

النطق، فيكون الحال المشبّه بالإنسان المُتكلّم مُستعملة فيه بقرينة نسبة النطق إلى الحال، فيكون الحال استعارة مكنيّة، وما جعله القوم تبعيّة قرينة لها .وكذا عند السكّاكيّ المجاز العقليّ[3] ، الذي هو عبارة عند غير السكّاكيّ[4]عن نسبة الشيء إلى غير ما هو له ، بناءً على ظاهر لحال المُتكلّم ، مردود أيضاً إلى الاستعارة بالكناية كقولك : أنبتَ الربيعُ البقلَ ، فإنّه مجاز عقلي عند غير السكّاكيّ، بناءً على أنه نسب الإنبات الذي هو فعل القادر المختار إلى الربيع الذي ليس الإنبات فعلاً له عند المتكلّم الموحّد ، لكونه زمانًا له ، فيكون له أيضاً تعلّق بالإنبات . وأما عند السكّاكيّ، فهو الاستعارة المكنيّة[5] بناءً على تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي للإنبات ، في كون كلّ منهما متعلّق بالإنبات ، وإن كان تعلّقًا بالفاعل من حيث التأثير ، وبالربيع من حيث كونه زمانًا للإنبات .

اعلم أيضاً أنّ المجاز كما يطلق عند القوم بطريق الاشتراك اللفظي على المجاز اللغويّ، وهو اللفظ الذي استعمل في غير ما وُضع له ، وعلى المجاز العقليّ الذي هو النسبة ، كذلك يطلق المجاز على المجاز بالزيادة وعلى المجاز بالنقصان ، كقولة تعالى :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[6] أي مثله شيء، فالكاف زائدة، وكقولة تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [7]، أي أهل القرية ، فالأهل المسؤول حقيقة محذوف ، فهو مجاز نقصان

ثم بعدما تقرّر لك ما ذكرنا لك أن تجعل مثل : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[8] من قبيل تشبيه القرية بأهلها ، بأنْ يذكر القرية ويراد بها الأهل ، فيكون حينئذٍ استعارة بالكناية، و لك أن تجعل من قبيل المجاز العقليّ بأنْ

---

(1) انظر التلخيص ، مصدر سابق ، ص 79.

(2) انظر مفتاح العلوم ، مصدر سابق ، ص378 – 380 .

(3) انظر مفتاح العلوم ، مصدر سابق ، ص381 .

(4) المجاز العقلي عند السكاكي هو : "الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل ، إفادة للخلاف لا بوساطة وضع " المصدر السابق ، ص 393 .

(5) المصدر السابق ، ص 400-401 .

(6) سورة الشورى الآية (11).

(7) سورة يوسف الآية (82)

(8) سورة يوسف الآية (82)

تنسب حال أهل القرية إليه ، لكونها مكاناً له ، كما نُسب حال الماء إلى مكانه في قولك : جرى النهرُ وسالَ الميزابُ ، وكما نُسب حال القادر وهو الإنبات إلى زمان إيجاده ، أعني الربيع ، فجعل أنبتَ الربيعُ البقلَ مجازًا عقليًا لا مجازًا بالحذف ، ولك أن تجعل مثل أنبت الربيع البقل ، وهزم الأمير الجند من المجاز بالحذف، لا من المجاز العقليّ بأن تقدّر أنبتَ خالقُ الربيعِ البقلَ ، وهزمَ جيشُ الأميرِ الجندَ ، بحذف لفظ الخالق والجيش كما حُذف الأهل ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[1] .ثم اعلم أنّ كلّ واحد من الحقيقة والمجاز ينقسم إلى لغويّة وعرفيّة، والعرفيّة إلى عرفيّة عامّة وإلى عرفيّة خاصة ، والعرفيّة الخاصة إلى شرعيّة وغير شرعيّة من الاصطلاح الخاصة ، فاصطلاح النحو وغيره من العلوم المدوّنة، والحقيقة والمجاز الشّرعيّان كالصلاة في العبادة المخصوصة والدعاء ، والحقيقة والمجاز العرفيّان العامين كالدّابة لذي القوائم الأربع والإنسان .والحقيقة والمجاز الاصطلاحيان باصطلاح الكلام كالحادث في الموجود المسبوق بالعدم ، وبالإضافات المتجدّدة والأحوال التي تحصل للمجود بعدما لم تحصل له ، كتجدد العالميات .فالضابط في هذا التقسيم أنّ كلّ واحد من الحقيقة والمجاز لابدّ له من انتسابه إلى وضع سابق من الأوضاع ، فالوضع الذي كان الحقيقة حقيقة بحسبه إنْ كان وَضعُ اللغة كانت الحقيقة حقيقة لغويّة ، والمجاز المُستعمل في ذلك الوضع اللغويّ يكون مجازاً لغويّاً ،وإنْ كان الوضع الذي كان الحقيقة حقيقة بحسبه إن كان وضع الشرع ، يكون المجاز المُستعمل في ذلك الوضع مجازًا شرعيًا، كما أنّ حقيقة ذلك الوضع حقيقة شرعيّة، وهكذا في غيره . والصلاة في الدعاء حقيقة لغة، وفي العبادة المخصوصة مجاز كذلك ، وفي الشرع بالعكس أي حقيقة شرعيّة في العبادة ومجاز شرعي في الدعاء، لأنّ وضعه في اللغة للدعاء وفي الشرع للعبادة .

تمت الرسالة الشريفة .

(1) سورة يوسف الآية (82)

رابعا : المصادر والمراجع:

1. ابن الأثير ، ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ، المثل السائر ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، 1990 ، ب . ط ، المكتبة العصرية ، بيروت.
2. ابن العماد ، عبدالحي ، 1979 ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ط2 ، دار الميسرة ، بيروت .
3. ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ب.ت ، ط2 ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت.
4. ابن رشيق ، أبو علي الحسن بن رشيق ، العمدة في محاسن الشعر ونقده ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، 1981 ، ط5 ، دار الجيل ، بيروت.
5. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس ،الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، 1963، ب.ط ،مؤسسة بدران للطباعة ، بيروت.
6. ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، تأويل مشكل القرآن ، شرحه ونشره أحمد صقر ، 198، ط2 ، المكتبة العلمية ، بيروت.
7. التميمي، تقي الدين بن عبد القادر الداري ، الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، 1983 ، ط1 ، دار الرفاعي ، الرياض .
8. الجاحظ ، أبو عثمان بن بحر ، كتاب الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون ، 1969 ، ط3 ، المجمع العلمي العربي الإسلامي ، بيروت.
9. الجرجاني ،عبد القاهر بن عبد الرحمن ، أسرار البلاغة ، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر ، 1991، ط1 ، دار المدني ، جدة .
10. الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، دلائل الإعجاز ، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر ، 1992 ، ط3، دار المدني ، جدة.

11. الخنساء تماضر بنت عمر ، الديوان ، 1960 ، ب. ط ، دار صادر ، بيروت .

12. الزركلي ، خير الدين ، ب. ت ، الأعلام ، ط3 ، ب .ت .

13. السّكّاكي ،أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي ، مفتاح العلوم ضبطه وكتب هوامشه وعلق علي : نعيم زرور ، ط1، 1987.، دار الكتب العلمية ، بيروت.

14. السيوطي ، جلال الدين بن عبد الرحمن ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ب.ت ، ب . ط ، المكتبة العصرية ، بيروت.

15. طاش كبري زاده ، أحمد بن مصطفى ، 1975 ، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانيّة ، ب.ط ، دار الكتاب العربي، بيروت .

16. العسكري ، الحسن بن عبدالله بن سهل ،الصناعتين ، تحقيق : مفيد قميحة ، 1989، ط2 ،دار الكتب العلمية ، بيروت .

17. العظم ، جميل بن مصطفى بن محمد ، 1326هـ ، عقود الجوهر في تراجم من لهم خمسون تصنيفًا فمائة فأكثر ، ب.ط ، المطبعة الأهلية ، بيروت .

18. علاونة ، شريف راغب ، 2007 ، ثلاثة شعراء مقلون ، جمع وتحقيق ودراسة ، ط1 ، دار المناهج والتوزيع ، الأردن.

19. الغزّي، نجم الدين محمد بن محمد ، الكواكب السائرة ، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، ب . ت ، ط ، دار الفكر ، بيروت .

20. القزويني ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ، الإيضاح في علوم البلاغة والمعاني والبيان والبديع ،دار الجيل ، بيروت ، ب. ط.

21. القزويني ،جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ، التلخيص في علوم البلاغة حققه وشرحه : عبد الحميد الهنداوي، 2009،ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

22. كحالة ، عمر رضا ،ب . ت ، معجم المؤلفين ، ب . ط ، مكتبة المثنى .

23. الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، قابله على نسخة خطيّة وأعده للطبع ووضع فهارسه :عدنان إدريس ومحمد المصري ، 1985،ط1 ،مؤسسة الرسالة ، بيروت.

24. اللكنوي ، محمد عبد الحي محمد، 1967،الفوائد البهية في تراجم الحنفية ،ب.ط ، مكتبة ندوة المعارف ، الهند .

25. الهذلي ، أبو ذؤيب ،ديوانه، تحقيق وشرح: أنطونيوس بُطرس، ط1 دار صادر، بيروت.